Women
Journalists
Without
Chains

صحفيات بلاقيود

توثق تصاعد الاختطاف والتعذيب والإخفاء القسري في مناطق سيطرة الحوثيين

مايو/أيار 2026

اليمن - قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن التصاعد الحاد في وتيرة الانتهاكات التي ترتكبها مليشيا الحوثي في المناطق الخاضعة لسيطرتها يعكس انزلاقاً متسارعاً نحو نمط قمعي مغلق ومترسخ، تدار فيه منظومة متكاملة من الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب والاحتجاز خارج إطار القانون، ضمن سياسة ممنهجة تهدف إلى إخضاع المجتمع وتقويض أي حضور مدني أو مهني مستقل، بما يكرس بيئة قمعية خانقة تجرم فيها حرية التعبير وتقمع مختلف أشكال النشاط العام

وأوضحت المنظمة في بيان موسع أنها رصدت خلال الأسابيع الماضية نمطاً متصاعداً من الانتهاكات الجسيمة، شملت انتهاكات بحق النساء من بينها الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب والحرمان من الرعاية الصحية، إضافة إلى انتهاكات طالت ناشطين وصحفيين ومدنيين على خلفية آرائهم، ومعلمين رفضوا الانخراط في دورات صيفية ذات طابع تعبوي أيديولوجي تستهدف الأطفال، في سياق عام يتسم بممارسات تعذيب وسوء معاملة وحرمان ممنهج من الحقوق الأساسية، وما رافقه من تسجيل وفيات داخل أماكن الاحتجاز أو عقب مغادرتها

وحذرت "صحفيات بلاقيود" من أن استمرار هذه الانتهاكات في ظل استمرار الصمت الدولي، أسهم في ترسيخ هذا النمط وتوسيعه ، بما يفاقم معاناة الضحايا ويقوض فرص الحماية، مؤكدة أن هذه الممارسات بطابعها الواسع والمنهجي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ما يستدعي تحركاً دولياً عاجلاً لوقفها ومحاسبة المسؤولين عنها، وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي

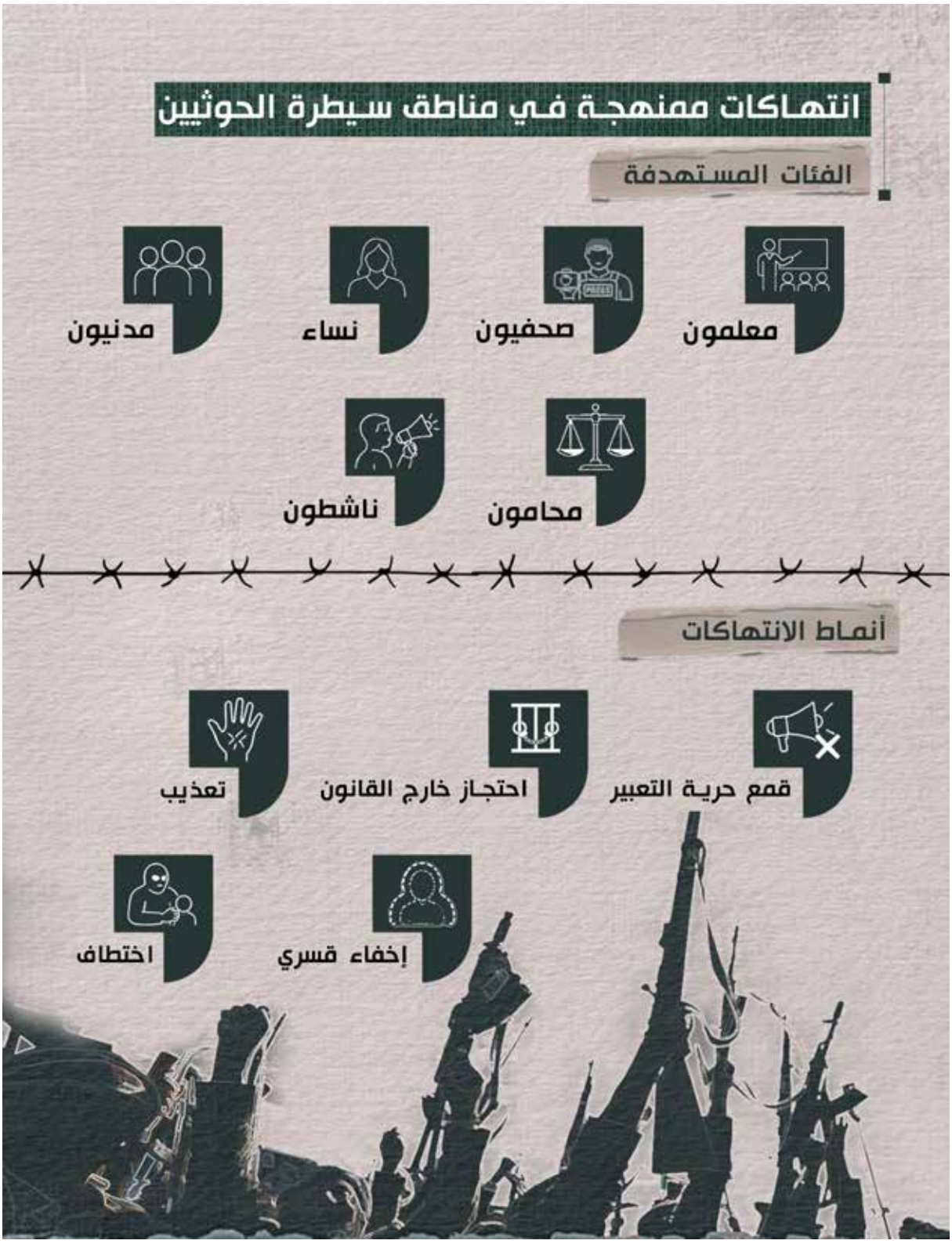

أولاً: الانتهاكات بحق النساء وأنماط الاحتجاز

قالت منظمة "صحفيات بلاقيود" انها رصدت ووثقت استمرار الانتهاكات الجسيمة بحق النساء، بما في ذلك الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب والحرمان من الرعاية الصحية، في سياق نمط مركب من الانتهاكات داخل أماكن الاحتجاز

وفي هذا السياق، أفادت المنظمة استناداً إلى معلومات جمعها فريقها من مصادر متعددة، أن مليشيا الحوثي أقدمت يوم الأحد 12 أبريل 2026، على اختطاف فتحية حسين علي الحدا، عقب مداهمة منزلها في شارع هائل بصنعاء ونهب مقتنياته، قبل اقتيادها إلى جهة مجهولة.

وأشارت المنظمة الى أن الحدا كانت قد عملت سابقاً مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السودان، قبل عودتها إلى صنعاء للعمل معلمة في روضة أطفال، في واقعة تعكس استمرار المليشيا في استهداف العاملين في المنظمات الدولية، او حتى الذين كانوا يعملون سابقاً في تلك المنظمات، سواء داخل اليمن او خارجها

كما وثقت المنظمة استمرار جريمة الإخفاء القسري بحق أشواق سليمان قايد الشميري (47 عاماً) ، التي اختطفتها مليشيا الحوثي فجر 25 نوفمبر 2025 عقب مداهمة عسكرية واسعة في حي الأندلس بصنعاء شملت تطويق المنطقة بالمصفحات واقتحام منزلها ومصادرة مقتنياته، قبل اقتيادها إلى جهة مجهولة. وأشارت المنظمة الى ان معلومات احتجازها تشير الى موقع سري يعرف بـ"الدار المخفي"، وهو أحد مرافق احتجاز النساء خارج اي اشراف قضائي مستقل، حيث لا تزال محرومة من الزيارات والتواصل، في ظل استمرار غياب أي معلومات عن مصيرها ومعاناة أسرتها في البحث عنه دون استجابة.

كما رصدت المنظمة قيام مليشيا الحوثي باختطاف الناشطة سحر الخولاني وزوجها في يناير الماضي، عقب مداهمة منزلهما في صنعاء وما رافقها من ترويع لأطفالهما، في سياق نمط متكرر من الاستهداف المرتبط بنشاطها العلني وما سبقه من مضايقات وقيود، حيث جرى اقتيادهما إلى جهة غير معلومة دون الإفصاح عن أسباب الاحتجاز أو مكانه، وفي ظل انقطاع التواصل مع الأسرة لفترة من الزمن.

وفي سياق الانتهاكات داخل سجون المليشيا، أبرزت المنظمة حالة حنان شوعي المنتصر (52 عاماً) كنموذج صارخ، حيث تعاني من تدهور صحي خطير نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، بعد سنوات من الإخفاء القسري والتعذيب. ووفقاً لإفادة والدتها في تسجيل متداول، فإن حالتها الصحية تشهد تدهوراً بالغاً، مع أعراض خطيرة بينها خروج كتل لحمية من الأنف، في ظل رفض إدارة

السجن السماح بنقلها إلى مستشفى متخصص رغم خطورة وضعها. وكانت المنتصر قد اختطفت في يوليو 2019 عقب مداهمة منزلها في صنعاء، وأُخفيت قسراً لأكثر من عام ونصف، قبل أن يصدر بحقها في فبراير 2023 حكم بالسجن 12 عاماً بتهمة التخابر، استناداً إلى اعترافات انتزعت تحت التعذيب، وفق ما أكده محاميها عبدالمجيد صبره، الذي تعرض هو الآخر لاختطاف لاحقاً

وأشارت المنظمة إلى أن هذه الانتهاكات تأتي في ظل تقديرات حقوقية تفيد بوجود مئات النساء المختطفات والمحتجزات تعسفياً في سجون تابعة للمليشيا، بما في ذلك مرافق احتجاز سرية وخارج أي رقابة قضائية مستقلة أو أمنية، في ظل ما تؤكده تقارير الأمم المتحدة، بما فيها تقارير فريق الخبراء المعني باليمن التابع لمجلس الأمن، من اتساع نطاق الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري بحق النساء، دون إمكانية التحقق من الأعداد الدقيقة نتيجة طبيعة السجون غير الرسمية ومنع الوصول المستقل إليها. وتشير هذه التقارير إلى أنماط جسيمة وممنهجة من الانتهاكات داخل أماكن الاحتجاز، تشمل الإخفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة، والعزل عن العالم الخارجي، إضافة إلى انتهاكات قائمة على النوع الاجتماعي، بما في ذلك وقائع موثقة من العنف الجنسي، في سياق احتجاز خارج إطار القانون وحرمان ممنهج من الضمانات الأساسية والرعاية الصحية والزيارات الأسرية، بما يعكس نمطاً ممتداً من الانتهاكات الجسيمة ضد النساء

انتهاكات مليشيا الحوثي ضد النساء

اختطاف وإخفاء قسري وتعذيب وحرمان من الرعاية الطبية

01 اختطاف من المنازل

تقوم مليشيا الحوثي باختطاف النساء من منازلهن دون أي مبرر قانوني، وتخفيهن في جهات مجهولة.

02 إخفاء قسري في سجون سرية

يتم إخفاء النساء قسراً في سجون سرية دون السماح لهن بالتواصل مع أسرهن أو محاميهن، مع غياب أي ضمانات قانونية.

03 تعذيب وإهمال طبي

تتعرض النساء المحتجزات للتعذيب النفسي والجسدي، كما يتم إهمال حالتهن الصحية وحرمانهن من الرعاية الطبية اللازمة، ما يعرض حياتهن للخطر.

04 حرمان من التواصل

تمنع مليشيا الحوثي النساء المحتجزات من التواصل مع أسرهن أو زيارة أقاربهن، وتحرمهن من أبسط حقوقهن الأساسية.

ثانيا: استهداف الصحفيين والناشطين وحرية التعبير

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" انها رصدت ووثقت سلسلة من الانتهاكات التي طالت الصحفيين والإعلاميين خلال الاسابيع الاخيرة في سياق تصاعد مستمر يستهدف حرية التعبير والعمل الإعلامي، ويقوم على ملاحقة الأفراد بسبب نشاطهم المهني أو آرائهم أو حتى محتوى ما ينشرونه عبر وسائل التواصل الاجتماعي

وفي هذا الإطار، رصدت المنظمة اختطاف المصور الشاب ياسر حسن في 7 مارس 2026، من منزله في مدينة يريم بمحافظة إب، على خلفية تصويره مبنى تاريخي يعرف بـ"دار الحكومة"عقب انهياره وتعرض محتوياته ومحتويات مبنى مجاور للنهب، قبل أن يتم الإفراج عنه بعد أيام.

كما رصدت المنظمة في 28 مارس 2026 اختطاف الإعلامي فؤاد المليكي في محافظة إب، وهو يشغل منصب نائب مدير مكتب الإعلام بالمحافظة، حيث تم اقتياده إلى جهة غير معلومة على خلفية اتهامه بإدارة حساب مستعار على "فيسبوك" ينشر قضايا تتعلق بالفساد وسوء إدارة مكتب الأشغال العامة في المحافظة، في وقت استمر فيه الحساب بالنشر عقب اختطافه.

وفي سياق متصل، رصدت المنظمة حالات اختطاف طالت ناشطين ومدنيين بسبب آرائهم أو نشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي، في إطار نمط متصاعد ومستمر من تقييد حرية التعبير.

في 12 مارس 2026 أختطفت مليشيا الحوثي بمحافظة البيضاء، الشاب نضال توفيق القيفي واقتادته نحو جهة مجهولة، عقب نشره منشوراً على منصات التواصل الاجتماعي انتقد فيه حالة الانفلات الأمني والاشتباكات المسلحة أمام أحد المستشفيات في مدينة رداع، والتي أسفرت عن مقتل طفلة، في ظل تصاعد حالة الاحتقان الشعبي في المدينة، لتفرج عنه لاحقاً بعدها بأسابيع

كما رصدت المنظمة أيضاً حالات استهداف مباشر لمدنيين على خلفية كتاباتهم وانتقاداتهم لتردي الاوضاع الاقتصادية و المعيشية للمواطنين، في ظل وقف صرف المرتبات وتفشي الفساد في مناطق سيطرة المليشيا.

في 17 أبريل 2026، أقدمت مليشيا الحوثي على اختطاف المعلم حمود نور، أستاذ مادة الفيزياء في مديرية كعيدنة بمحافظة حجة، عقب نشره مقالات على حسابه في "فيسبوك" انتقد فيها تدهور الأوضاع وانتشار الفساد وتوقف صرف المرتبات، حيث داهمت أطقم مسلحة منزل المعلم، واعتدت عليه وقامت بتقييده قبل اقتياده إلى سجن كعيدنة، ثم نقله إلى جهة غير معروفة.

ثالثاً: استهداف المعلمين والقطاع التربوي

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن مليشيا الحوثي كثفت بالتزامن مع تدشين ما يسمى بـ"المخيمات الصيفية" التي تستهدف الأطفال، من انتهاكاتها بحق المعلمين والعاملين في القطاع التربوي، لا سيما أولئك الذين رفضوا الانخراط في هذه الأنشطة ذات الطابع التعبوي، في سياق نهج أوسع يهدف إلى توظيف العملية التعليمية لأغراض أيديولوجية، والتأثير على وعي الأطفال واستقطابهم وتجنيدهم لخدمة اجندة المليشيا العسكرية والفكرية

وفي هذا السياق، رصدت المنظمة استناداً إلى معلومات جمعها فريقها من مصادر متطابقة وتقارير صحفية موثوقة، سلسلة من الانتهاكات التي طالت تربويين ومعلمين على خلفية مواقفهم الرافضة لهذه الأنشطة أو انتقادهم لها او رفضهم المشاركة فيها

في 18 أبريل 2026، أقدمت مليشيا الحوثي على اختطاف التربوي علي يحيى عاطف من منزله في مديرية خمر بمحافظة عمران، على خلفية انتقاداته للمراكز الصيفية. وبحسب المصادر فإن عملية الاختطاف نفذت من قبل عناصر تابعة للمليشيا بقيادة منصور الحمزي، المعين من قبل المليشيا مديراً لإدارة أمن مديرية خمر، حيث داهمت هذه العناصر منزل عاطف قبل اقتياده بالقوة وإيداعه السجن الاحتياطي في مركز المحافظة.

وأشارت المنظمة الى أن عاطف الذي يعمل موجهاً تربوياً في مكتب التربية بالمديرية منذ أكثر من عقدين، كما يشغل صفة "أمين شرعي" في منطقته بمدينة خمر، سبق أن تعرض لاستدعاءات واحتجازات متكررة في سجن إدارة أمن المديرية، على خلفية مواقفه المنتقدة لما يعرف بالدورات الثقافية والمخيمات الصيفية التي تنظمها المليشيا للطلاب، ما يعكس نمطاً متكرراً من التضييق والاستهداف بسبب آرائه المهنية

و في 7 أبريل 2026، اختطفت مليشيا الحوثي بمديرية وصاب السافل بمحافظة ذمار، مدير مدرسة عثمان بن عفان، إبراهيم النجدي، من منزله عقب رفضه الانخراط في أنشطة المخيمات الصيفية للتي اقامتها المليشيا داخل المدرسة، واقتياده إلى جهة مجهولة.

وفي سياق متصل، أفادت المنظمة ان مليشيا الحوثي اختطفت خلال شهر ابريل المنصرم، عدداً من أئمة المساجد والخطباء والطلاب في عدد من مديريات محافظة ريمة، ضمن نمط ممنهج شهدته المحافظة في فترات سابقة تهدف إلى إحلال عناصر موالية للمليشيا محل الأئمة والخطباء الحاليين، في خطوة تعكس امتداد التدخلات إلى المجالين الديني والتربوي على حد سواء لفرض أجندتها

واكدت المنظمة أن هذه الوقائع تأتي ضمن نمط متصاعد من الانتهاكات الموجهة ضد المعلمين والتربويين وأئمة المساجد والطلاب، يتراوح بين الضغوط والإكراه الوظيفي والاختطاف والاحتجاز التعسفي، بهدف فرض توجهات أيديولوجية داخل المؤسسات التعليمية والدينية وتقويض استقلال العملية التربوية والأنشطة الدينية وتحويلها إلى أداة للتعبئة والسيطرة وتجنيد الاطفال

رابعا: استهداف المدنيين والأطفال والانتهاكات الميدانية

وفي سياق أكثر خطورة، رصدت المنظمة تصاعداً في الانتهاكات التي طالت مدنيين وأطفالاً، شملت

اختطافات ومداهمات واسعة النطاق.

في 9 أبريل 2026، رصدت المنظمة اختطاف الطفل مروان فكري دحان المضرحي (14 عاماً) أثناء عودته من الامتحانات في مديرية المخادر بمحافظة إب، عقب مطاردته وإطلاق النار في الهواء قبل اقتياده إلى جهة غير معلومة، دون توضيح أسباب احتجازه.

كما نقلت تقارير صحفية عن مصادر محلية بأن عناصر مسلحة تابعة للمليشيا بقيادة مدير قسم "مفرق حبيش" أبو حمزة الحمزي نفذت مداهمات لقرية بيت المضرحي في مديرية المخادر، شملت اقتحام المنازل وترويع السكان، خاصة النساء والأطفال، واختطاف عدد من أبناء وشباب القرية، إضافة إلى اعتراض طلاب أثناء توجههم لأداء امتحانات الشهادتين واحتجازهم

وفي 18 أبريل 2026، رصدت المنظمة اختطاف مليشيا الحوثي الشاب يونس الشجاع (24 عاماً) من محله الكائن في حراج مدينة إب، حيث جرى اقتياده إلى جهة مجهولة دون الإفصاح عن أي أسباب أو توجيه أي تهم، في استمرار لحالات الاحتجاز التعسفي المرتبطة بالنشاط المدني أو التعبير الشخصي.

وفي 23 أبريل 2026، رصدت المنظمة اختطاف الطالب الجامعي حمزة أحمد الفقيه (25 عاماً) من أبناء محافظة ريمة، أثناء عودته من صنعاء، حيث أوقفته عناصر مسلحة تابعة للمليشيا في إحدى النقاط الأمنية دون أي مسوغ قانوني، قبل نقله إلى أحد السجون التابعة لإدارة أمن المنطقة الأولى في مديرية بربوع بني خولي

خامساً: استهداف المحامين والمدنيين وتكريس الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري في سجون مليشيا الحوثي

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن تصاعد حملات الاختطاف التي تطال المدنيين يأتي بالتوازي مع تضييق ممنهج على المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، في مسعى لتقويض أي دور قانوني في حماية الضحايا أو ملاحقة الانتهاكات. وفي هذا السياق، أشارت المنظمة إلى استمرار احتجاز المليشيا للمحامي الحقوقي

البارز عبدالمجيد صبره منذ اختطافه من مكتبه بصنعاء في 25 سبتمبر 2025، مؤكدة أن استهدافه، بوصفه من أبرز المدافعين عن حقوق المختطفين في اليمن، يعكس توجهاً منظماً لإسكات الصوت القانوني المستقل.

وأكدت المنظمة أن صبره، الذي تجاوزت مدة احتجازه سبعة أشهر، تعرض لانتهاكات جسيمة شملت الحرمان من حقوقه الأساسية وممارسات ابتزاز ممنهجة، حيث فرضت عليه، وفقاً لما اورده الصحفي فارس الحميري، شروط تعسفية مقابل الإفراج عنه، تضمنت التخلي عن العمل في مجال حقوق الإنسان، والامتناع عن النشر في القضايا العامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتوقف عن تولي قضايا الدفاع عن المعتقلين. واعتبرت المنظمة أن هذه الاشتراطات تمثل إكراهاً غير مشروع وانتهاكاً مباشراً لاستقلال مهنة المحاماة وتقويضاً صريحاً للحق في الدفاع، بما يخالف المعايير الدولية ذات الصلة.

ورغم امتثاله لهذه الشروط تحت وطأة الإكراه، لا تزال مليشيا الحوثي تحتجزه وترفض الإفراج عنه دون أي مسوغ قانوني، بما يؤكد توظيف الاحتجاز كأداة ضغط خارج إطار القانون. كما أشارت المنظمة إلى أن ظروف احتجازه، بما في ذلك دخوله في إضراب عن الطعام وتدهور حالته الصحية، تعكس مستوى بالغ الخطورة من المعاملة القاسية واللاإنسانية، وترقى إلى انتهاك جسيم للالتزامات المقررة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

وفي هذا السياق، أعربت المنظمة عن إدانتها الشديدة لاستمرار احتجازه، مطالبة بالإفراج الفوري عنه دون قيد أو شرط، ومحملة مليشيا الحوثي المسؤولية الكاملة عن سلامته، ومؤكدة أن هذه الممارسات تمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتقويضاً ممنهجاً للعدالة

وفي سياق استمرار الاحتجاز التعسفي للمدنيين، تابعت المنظمة حالة المستشار في الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد بصنعاء بشير سلام مقبل المقطري (55 عاماً)، المحتجز تعسفياً منذ أبريل 2024 بعد اختطافه من أحد شوارع صنعاء دون أي مسوغ قانوني أو إجراءات قضائية مستقلة، في واقعة ترقى إلى احتجاز تعسفي وإخفاء قسري وانتهاك جسيم للحق في الحرية والأمان الشخصي

وأوضحت المنظمة استناداً إلى معلومات جمعها فريقها، أنه كان قد جرى استدراج المقطري عبر مكالمة هاتفية قبل أن تعترضه عناصر مسلحة في احد شوارع صنعاء وتقتاده قسراً إلى جهة مجهولة، حيث نُقل لاحقاً إلى أحد مقرات ما يسمى بالاستخبارات العسكرية التابعة للمليشيا، وبقي محتجزاً خارج أي رقابة قضائية مستقلة، مع فرض تعتيم على مكانه ومنع أسرته من الحديث عن قضيته

وأضافت المنظمة أن أسرته واجهت حالة ممتدة من الغموض، قبل السماح بزيارات محدودة خضعت

لقيود مشددة، فيما أكدت تعرضه لتدهور صحي خطير نتيجة ظروف احتجاز غير إنسانية وحرمانه من الرعاية الطبية، بما قد يرقى إلى معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. كما حرم من الضمانات القانونية الأساسية، بما في ذلك حق الدفاع والطعن في قانونية احتجازه، في ظل غياب أي مسار قضائي مستقل

وأشارت المنظمة إلى أن ما تعرض له المقطري انعكس بشكل بالغ على أسرته، التي تعيش أوضاعاً إنسانية ومعيشية صعبة نتيجة فقدان المعيل الرئيسي، وما ترتب على ذلك من تدهور اقتصادي واجتماعي حاد، في ظل استمرار غياب أي معلومات موثوقة عن مصيره

استمرار سقوط ضحايا التعذيب داخل سجون الحوثيين وتزايد حالات الوفاة المرتبطة بالاحتجاز

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن مليشيا الحوثي تواصل تصعيد انتهاكاتها بحق المحتجزين في سجونها، بما يشمل التعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية والإهمال المتعمد، في سياق سجل حقوقي يتسم بطابع منهجي تشير تقارير حقوقية إلى أنه أفضى إلى وفاة مئات المحتجزين داخل أماكن الاحتجاز أو عقب الإفراج عنهم

وفي هذا السياق، رصدت المنظمة وفاة التربوي والقيادي في حزب الإصلاح بمحافظة ذمار أحمد عبدالله صالح الهلماني (71 عاماً) في 2 فبراير 2026، بعد أيام من الإفراج عنه من سجن الأمن والمخابرات التابع للمليشيا، عقب احتجاز بدأ في 28 أكتوبر 2026، حيث خرج بحالة صحية متدهورة شملت شللاً وضعفاً شديداً في البصر، قبل أن تتدهور حالته ويفارق الحياة بعد أيام من خروجه، بما يشير إلى تدهور صحي مرتبط بظروف الاحتجاز وما رافقها من سوء معاملة وتعذيب واهمال طبي.

كما رصدت المنظمة في 4 أبريل 2026 وفاة السجين حسن اليافعي داخل أحد سجون مديرية جبلة بمحافظة إب، في ظروف لا تزال غامضة رغم انتهاء فترة محكوميته، فيما زعمت المليشيا أنه أقدم على الانتحار، دون إعلان أي نتائج لتحقيق مستقل أو شفاف، ما يثير تساؤلات جدية حول أسباب الوفاة، لا سيما في ظل استمرار احتجازه رغم انتهاء فترة محكوميته، و احتمالات أن يكون هذا التوصيف محاولة للتغطية على ظروف الوفاة الحقيقية في غياب أي مساءلة أو شفافية

التوصيف القانوني للانتهاكات

أكدت منظمة "صحفيات بلا قيود" أن مجمل الانتهاكات والجرائم التي رصدتها ووثقتها في إطار هذا البيان، بما تتسم به من اتساع في النطاق الجغرافي وتعدد في الفئات المستهدفة وتكرار منهجي في الأساليب والأنماط، تشكل وفقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني نمطاً من الانتهاكات الجسيمة كجزء من سياسة ممنهجة ومنظمة تستهدف السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي

وأوضحت المنظمة أن هذه الممارسات، بما في ذلك الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب والمعاملة القاسية والتعذيب المفضي الى الوفاه والاحتجاز التعسفي والاضطهاد القائم على أسس سياسية ومهنية واجتماعية، تشكل مجتمعةً عناصر ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وفقاً للمادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

كما أن بعض هذه الانتهاكات، ولا سيما استهداف المدنيين، بما في ذلك الأطفال والمعلمين والصحفيين، والاحتجاز غير المشروع والتعذيب والحرمان من الرعاية الطبية وسوء المعاملة، وما يرافق ذلك من وفيات داخل أماكن الاحتجاز أو عقب الإفراج نتيجة التدهور الصحي المرتبط بظروف الاحتجاز، قد يندرج ضمن جرائم حرب وفق المادة (3) المشتركة من اتفاقيات جنيف، والبروتوكول الإضافي الثاني، بالنظر إلى وقوعها في سياق نزاع مسلح غير دولي، واستهدافها المباشر لأشخاص محميين بموجب القانون الدولي الإنساني

وشددت المنظمة على أن هذا التصاعد الخطير والمستمر في ارتكاب تلك الانتهاكات يفرض التزامات واضحة على المجتمع الدولي، بما في ذلك واجب التحقيق والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب، واتخاذ التدابير الكفيلة بحماية المدنيين وضمان إنفاذ قواعد القانون الدولي ذات الصلة

دعوات عاجلة لوقف الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها دوليا

دعت منظمة "صحفيات بلا قيود" المجتمع الدولي، والأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والاليات الاممية المعنية، إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية إزاء الانتهاكات الجسيمة والممنهجة المرتكبة بحق المدنيين في اليمن، واتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لوقفها، مطالبة بفتح تحقيق دولي مستقل وشفاف في جميع تلك الانتهاكات وضمان محاسبة جميع المتورطين فيها، دون استثناء أو إفلات من العقاب، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، في ضوء ما يرقى إليه النمط الموثق من جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب

وشددت المنظمة على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسئولياته، والضغط للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المختطفين والمخفيين قسراً والكشف عن مصير المحتجزين في السجون السرية وغير الرسمية، وضمان حمايتهم من أي انتهاكات إضافية، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية

كما أكدت المنظمة أهمية وضع حد فوري لاستهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعلمين والمدنيين، ووقف جميع أشكال التضييق والملاحقة والاحتجاز التعسفي المرتبطة بحرية التعبير والعمل العام

ودعت المنظمة إلى ضمان حماية الأطفال والنساء والمدنيين من أنماط الاستهداف المباشر أو غير المباشر، وتوفير الحماية القانونية والإنسانية اللازمة لهم، مشددة على ضرورة إخضاع جميع أماكن الاحتجاز لرقابة دولية، ووقف جميع أشكال التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقاً للقانون الدولي

وجددت "صحفيات بلاقيود" في ختام بيانها التأكيد على ان استمرار هذه الانتهاكات دون مساءلة يعزز من ترسيخ الإفلات من العقاب، ويسهم في تفاقمها واستمرارها، مشددة على أن حجم الانتهاكات واتساع نطاقها وطبيعتها المنهجية يفرض تحركاً دولياً عاجلاً وحازماً، يضمن حماية المدنيين ويضع حداً لهذه الجرائم ويعيد الاعتبار لمنظومة الحقوق والحريات الأساسية